

البدعة في العادة كالتمخض فعملها ضال التبريل ترك  
فليفتتن أو يفتن فتركه أولى وضد ما السنة الزائدة  
وهي ما مضى عليه النبي عليه السلام من جنس العادة  
كالابتداء باليمين في الأفعال الشرعية وما يبرأ في  
الحيسة فهي محبة فظهر أن البدعة بالمعنى اللغوي  
في حق البيع ثلاثة أصناف مرتبة فاذا علمت بهذا  
فالنارعة عون الأعلام وقت الصلوة المراد من الأذان  
والدروس وتصنيف الكتب عون للتعليم و  
التبليغ ورد للبدعة بنظم الدلائل نهي عن المنكر  
وذب عن الدين فكل ما ذور فيه بل ما سوره وعدم  
وقوعه في الصدر الأول أما عدم الاحتياج أو عدم  
القدرة بعدم المال أو عدم التفريغ له بالاشتغال  
بالأهم أو نحو ذلك ولو نتجت كل ما قيل فيه بدعة

حسنة

حسنة من جنس العبادات ووجدته ما ذورنا فيه من الشارح  
أشارة أو دلالة ثم اعلم أن فعل البدعة أشد ضرا من  
ترك السنة بدليل أن الفقهاء قالوا إذا ترد في شيء بين  
كونه سنة وبدعة فتركه لازم وأما ترك الواجب هل هو  
أشد من فعل البدعة أو على العكس ففيه شبهة حيث  
صرحوا فيمن ترد في شيء بين كونه بدعة واجبا أنه يفعل  
وفي الخلاصة مسألة تدل على خلافه حيث قال إذا شك  
في صلاة أنه صلاها لم لا إن كان في الوقت فعليه أن يعيدها  
وإن خرج الوقت ثم شك لأشئ فيه ولو كان الشك في  
صلوة العصر يعزاه في الراحة الأولى والثالثة ولا يقراء في الثا  
نية والرابعة انتهى وتعيين الأولين القراءة في الفرض واجب  
وقد امر بتركه حذرا عن احتمال وقوع النفل بعد العصر وهو  
بدعة مكروهة والتطبيق أما احتمال البدعة على ما بينه عنه